

استصحاب الأصل
في الخطاب النحوي
وتداعياته في مسائل الخلاف

سعاد سيد أحمد علي

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - جامعة الملك سعود

هذه الدراسة محاولة لاستكشاف الخطاب النحوي على محورين؛ الأول: البحث في آليات تشكله خطاباً معرفياً وانبثاق ظاهرة "الأصل" ضمن قواعد تكوينه كفكرة محورية، والثاني: تداعيات "استصحاب الأصل" في مسائل الخلاف. وقد اعتمدت الدراسة على مفهوم الخطاب كما برز وتبلور في أطروحات المفكر الفرنسي ميشيل فوكو، الذي يرى أن الخطاب في أي فن من الفنون المعرفية، شأنه شأن الخطاب في المذاهب المختلفة، يجب ألا يعامل كمجموعة من الأدلة، بل يُنظر إليه كممارسات تتشكل وتبلور من خلالها الموضوعات بطرق منسقة. فالانتماءات المذهبية عموماً تثير مشكلة التعبير والذات المعبرة؛ لأن التمدّج هو أداة الانتماء المسبق، سواء كان هذا الانتماء إلى مدرسة فكرية أم طبقة، أم هيكل اجتماعي أم عرقي، أو إلى جنس أم مصلحة أم غير ذلك. فهذه الانتماءات تفرض على أفرادها شكلاً من الإخضاع المزدوج؛ إخضاع الذات المتمية إلى خطاب بعينه وإخضاع الخطاب نفسه إلى جماعات ممارسة^(١). فالشق بعيدة بين حقيقة الأشياء، وما يدور حولها من جدل كلامي.

وقد قدم النحو العربي نفسه فرعاً معرفياً مميزاً، تنازعت خطابه - منذ القدم - مدرستان كبيرتان، بصرية وكوفية، ولكل منهما خطاب ذو منظومة تكوينية ظلت قارة وساكنة - عبر القرون - تثير التساؤل عما إذا كانت تلك المنظومة بدهية أم هي نتيجة بناء محكم يمكن فحصه وتحليله للتعرف على طرقه في البرهنة والاستدلال.

(١) ميشيل فوكو، جينالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السطاني وعبد السلام بنعبد العالي، المغرب: دار توبقال

حيث يرى فوكو أن تحليل الخطابات نفسها يضعنا أمام مشهد انحلال عرى الروابط التي تبدو ظاهرياً جد وثيقة^(١). فالمعايير والشروط التي تخضع لها الذات المتكلمة أو الممارسة لخطاب ما تفرض عليها السير باتجاهات محددة، تحكمها الظروف الاجتماعية والسياسية والمهنية وربما مصلحة الذات المتكلمة أو الانتماء المسبق إلى فكرة بعينها. وهنا يتحول الكلام عن الأشياء إلى خطاب مجرد، لا يعبر بالضرورة عن واقع الشيء المتحدث عنه. فالموضوعات داخل الخطاب تشكل طبقاً لمعطيات بعينها تتحكم هي بدورها في الآثار الفردية وتوجهها توجيهاً كلياً وتهيمن عليها.

والمتبع لتاريخ النحو العربي وخطابه المعرفي يجد أن مجموعة القواعد اللغوية قد تشكلت من مجموع ما قيل عن اللغة من مقولات نظرية ومبادئ تصنيفية يمكن أن توصف بأنها تشكيلات خطابية لا تعدو أن تكون هي بدورها وقائع خطاب وجزءاً من مفرداته. فتلك التشكيلات نفسها ما هي إلا وليدة لأصول هي بدورها خطابات متوارية تحرك الخطابات الظاهرة.

وهذه المقولات النظرية أو التشكيلات الخطابية تطرح بدورها عدداً من الأسئلة حول مشروعيتها، وحقلها التوثيقي، ومدى صحة الأطروحات المنبثقة عنها في حقل الخطاب، وربما كان على رأس قائمة الأسئلة المطروحة هل تلك المقولات وهم أو حقيقة؟

فما انفك الباحثون يرون أن أنواع الاستدلال المعتمدة في الخطاب النحوي قامت على منظومة معرفية لم تكن بالضرورة واقعية؛ إذ لم تكن اللغة وحدها هي مجال حقلها التوثيقي. بل هي في حقيقتها مقولات عقلية مجردة ترجع إلى المناخ الفكري العام وتأثيره في الذات المؤسسة للخطاب. وهذه المقولات مرتبطة فيما

(١) ميشيل فوكو، حفرات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧م، ط ٢، ص ٤٧.

بينها بمجموعة من العلاقات أريد إحالتها إلى فعل مؤسس، فليس الخطاب لدى هؤلاء تجلياً للغة بقدر ما هو مظهر لتجليات الذات المؤسسة^(١).

والناظر إلى الخطاب النحوي في بدايات تشكله حين بدأ النحاة في تنظيم مجموع القواعد داخل ممارسة الخطاب نفسه، يجد ما يدل على التحول الذي أصاب المفاهيم، حيث لم يُسمح لتلك الممارسات اللغوية المنفلتة الآتية من عمق التاريخ بالظهور، ناهيك عن الهيمنة. ويعني هذا التحول أن النحو قد بدأ باكراً يُنشئ ميدان معياريته، وكل عبارة لا تساير تلك المعايير لا بد من إلغاء حضورها. ففصاحة الذات المتكلمة ونقاء عروبتها لم يعد يشفع لها، بل يتوجب عليها أن تراعي فكرة "الأصل" أي أصل القاعدة في الخطاب وليس اللغة.

ونستدعي إلى الأذهان احتدام جدلية القاعدة والنص أو الخطاب واللغة بين عبدالله بن أبي اسحق الحضرمي والفرزدق؛ حيث لم يشأ الأخير أن يخضع قوله للمقاييس المعيارية الانتقائية للخطاب النحوي متبعاً بذلك سلوكاً استعلائياً. الأمر الذي حدا بالحضرمي المتشبه بصرامة المنهج العلمي أن يكشف من اعتراضه على ذلك المنهج غير النظامي، دون أن يقحم ذاته في عناء التأويل والبحث عن الدلالات المتوارية للنص لمعرفة قصدية الذات المتكلمة، تلك الذات المنغمسة - في منظور الحضرمي - في ممارسات ومفاهيم عقيمة لم تعد مقبولة، بل تم ترحيلها إلى ميدان التاريخ. وحين انحدر الجدل بينهما من السجال إلى السباب، انحاز الحضرمي انحيازاً كاملاً للخطاب، ملغياً الذات المتكلمة حتى لا تكون هي صاحبة

(١) عبدالكريم محمد الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، الرياض: دار العلوم، ١٩٨٣م، ص ١٥.

وانظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت: دار النهضة،

الحل والعقد^(١). وإلغاء الذات المتكلمة يعني انفصال الخطاب وهيمته على الحقل التوثيقي أي اللغة نفسها. وتكرر هذه الظاهرة في حقول معرفية أخرى مما دعا إلى القول: "إن كل فن من الفنون المعرفية يقر داخل حدوده بقضايا صادقة وأخرى كاذبة، لكنه يلفظ على الجانب الآخر من هوامشه منظومة كاملة من المعرفة"^(٢).

ونستخلص مما سبق أن قواعد تكوين الخطاب النحوي لم تنشأ في وعي الأفراد أو الذوات المتكلمة بل نشأت في الخطاب ذاته. وهي بالتالي تفرض نفسها بصورة جلية أو خفية على جميع الأفراد الذين يباشرون الكلام داخل الحقل الخطابي. والصراع الأنف الذكر يمثل بدايات الانبثاق لما يعرف بالحقل العباري، أو التشكيلات الأولى من العبارات التي تعرضت للنقد أو المناقشة، وتم البت فيها بغية الارتقاء بها إلى مفاهيم جديدة تطرد فيها القاعدة، ويحافظ فيها على أنماط ضرورية^(٣). حيث أمكن باستخدام إحدى آليات التدخل إعادة تعيين مجال صلاحية التركيبات اللغوية القديمة، لإضفاء الصبغة النظامية عليها لتتناغم وتتسق داخل مجموع نظامي جديد هو منظومة الخطاب النحوي، الذي أريد له أن يكون خطاب اللغة نفسها. وبهذا المفهوم فإنه من المتعذر أن تدخل في فضاء الخطاب النحوي ممارسات تبدو متآلفه مظهرياً مع ما كان من سجال بين الحضرمي والفرزدق؛ خذ على سبيل المثال ما كان بين أبي الأسود الدؤلي وابنته، أو بين الججاج ونصر بن عاصم^(٤)، في بعض الوقائع التي تُعد من صميم انبثاق ظاهرة

(١) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ص ١٢، وانظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: مطبعة الخانجي، ص ٢٥، والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، لبنان، مطبعة بيروت، ص ٢٥.

(٢) جينالوجيا المعرفة، نظام الخطاب، ص ١٥.

(٣) حفريات المعرفة، ص ٥٤.

(٤) الزبيدي، ص ٢٢.

اللحن في قواعد اللغة وليس الخطاب النحوي.

فاللحن يعني الانحراف عن واقع اللغة نفسها أي عن الأصل اللغوي الموثق، أما الخطاب فلا يعد وثيقة أصلاً، بل يستمد مشروعيته من وجوده كممارسة فاعلة مؤثرة بالضرورة في الذات الممارسة^(١). فالخطاب النحوي متهم منذ النشأة بأنه متأثر بالمنطق الأرسطي الذي يهتم "بالصورة" أكثر من "المادة" بينما يرى المحدثون أن درس اللغة ينبغي أن يركز على "المادة" لا على "الصورة"^(٢)، أي على بنية اللغة العميقة بدلاً عن البنية السطحية. فتأثير المنطق في الذات الممارسة للخطاب أبعده عن درس واقع اللغة نفسها. فتحول الكلام في النحو إلى مجرد خطاب لا يعبر عن حقله التوثيقي بقدر ما يعبر عن الذات المؤسسة وعن ذاته هو من حيث هو ممارسة. فقواعد اللغة وإن بدت للوهلة الأولى ذات طبيعة وصفية فهي تستند كذلك إلى مجموعة من الأصول الموضوعية مسبقاً، قد يشكل بعضها مجموعة فرضيات أو مقولات ترمز إلى توجهات بعينها لدى الذات المؤسسة.

والناظر في تاريخ النحو يلحظ أن الفكرة الواحدة يتم تكريسها أحياناً بنمطين متباينين من الخطاب، الخطاب المعياري الأصولي الذي انتهجته مدرسة البصرة، والخطاب الاستقرائي الذي انتهجته مدرسة الكوفة انطلاقاً من منظومتها الفكرية المغايرة للمنظومة البصرية سعياً إلى التميز. حيث اختارت البصرة نهجاً تعليمياً، فأثرت التعاطي مع البنية السطحية للغة. فاعتمدت في خطابها التركيز على الشكل المعياري العام للجمل والعبارات، وحلقت بالجدل في فضاء عقلي رحب، تشهد فيه الحضور الملحاح لفكرة "الأصل"، تلك الفكرة التي أريد لها أن تكون ركناً أساسياً في المنظومة الخطابية البصرية. وأفضى بهم الحرص المنهجى على هذه

(١) انظر حفريات المعرفة، ص ١٢٩.

(٢) عبده الراجحي، ص ٦١.

الفكرة إلى التشكيك في معظم الشواهد الكوفية أو تأويلها أو إلغاء حضورها في معظم الأحوال^(١).

أما الكوفة فقد انتهجت نهجاً مغايراً حيث رأت أن الشكل والمضمون هما هدف الدرس النحوي ومجال تركيزه. فالبنية السطحية والبنية العميقة قادرتان على الاندماج الكامل في منهج معرفي يقوم على الاستقراء المحض للحقل التوثيقي بعيداً عن أخذ واقع الرقعة اللغوية من حيث الكم والكيف في الاعتبار، وبعيداً عن الفرضيات العقلية والأصول المنطقية، فكل شاهد مسموع يمكن القياس عليه، وهكذا اتسعت عندهم مظلة القياس واحتدم السجال بينهم وبين نظرائهم من البصريين. ومع تقدم الزمن ويقظة الوعي، وكثافة حضور الذات الراغبة في التعلم، اتضح أن السير خلف المنهج الكوفي لا يبشر بالضمانات المرتقبة؛ بل بأرض لا يسهل التكهن بمجاهلها؛ إذ لا يخلو حقل من حقول النحو من الشاذ والغريب؛ فاستطاعت منظومة الخطاب النحوي التعليمي البصري أن تستقطب حشوداً من راغبي التعلم. فالذات المتكلمة لم تكن بحاجة إلى معرفة ما تتيحه اللغة من إمكانات، بقدر ما كانت حاجتها ماسة إلى معرفة نظام مفاهيم دائمة ومطرده يُمكن أن يُستند عليه في الممارسة الكلامية، دون النظر إلى آلية استنباط تلك القواعد المطردة أو كيفية انبثاق الأصول المؤسسة لها^(٢).

والحقل الذي تجوبه هذه الدراسة على المحور الثاني هو مسائل الخلاف كما رصدها ابن الأنباري في محاولة للكشف عن أحد الأصول المؤسسة للخطاب النحوي؛ الاستصحاب، ونعني به استصحاب حال الأصل، ومفهومه، والقضايا الفرعية المترتبة عليه والمنبثقة عنه في حقل الخطاب بشقيه، البصري والكوفي.

(١) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط٦، ص ٢١.

(٢) المدارس النحوية، ص ١٦١.

وعند التحليل تفتح أمامنا ثلاثة محاور؛ اسميه وفعليه وحرفية. نرجى
الحديث عنها لنعرف بمدلول الاستصحاب.

يطرح مصطلح استصحاب الحال نفسه - في مبدأ ظهوره - ضمن منظومة فكرية
مغايرة لما نحن بصدد الحديث عنه، فقد جاء انبثاقه الأول في حقل أصول الفقه،
على يد الأحناف، الذين استنبطوا فكرة "الأصل" استناداً على قوله تعالى ﴿هو
الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾^(١). فمن الثوابت الدلالية للآية الكريمة أن
الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يبق دليل مانع^(٢). والاستصحاب حسب المدلول
الفقهي هو: بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص على ما هو عليه حتى يقوم
الدليل على التغيير^(٣).

ولما كان الوجود السابق للخطاب الأصولي الفقهي قد شكل نقطة الانطلاق
للخطاب الأصولي النحوي، فقد تم نقل المصطلح بفضل ارتباط ميداني الفقه
والنحو حيث يرى النحاة: أن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من
منقول^(٤). فاللغة هي أداة الدرس الأولى، ولاشك أن حدس مقاصد التشريع لا
يكون إلا تبعاً لاستيعاب أفق الوعي لقواعد اللغة نفسها، والمقدرة على تحليل
التركيب لمعرفة الاختلافات والفوارق في مدلولاتها. ومن ثم تداخل التأثير بين
الخطابين؛ الفقهي والنحوي، ووضعت الأصول في الثاني على شروط دقيقة تضع
في الحسبان التعاطي مع ميدان قد حدد سلفاً واتضحت ملامحه.

(١) سورة البقرة: ٢٩.

(٢) أبو البركات بن الأنباري، الإغراب في جمل الإعراب، سوريا: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/
١٩٥٧م، ص ٦٣.

(٣) أبو محمد علي بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة: قوبلت على نسخة «محمد شاكر»،
ج ٥، ص ٢.

(٤) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة
السعادة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، ص ٢٢.

ونعني بالأصول في هذا المقام القواعد الكلية المعينة على استفادة الأحكام من مجموعة الأدلة في النصوص القارة، ونعني بها الكتاب والسنة في الخطاب الفقهي، ويقابلهما "النقل" الذي عبر عنه ابن الأنباري "بالسمع" في الخطاب النحوي. ثم يبرز القياس ليشكل حضوراً لا خلاف فيه في الميدانين كليهما. ويأتي الإجماع أصلاً منصوباً عليه لدى ابن جني^(١).

أما استصحاب الحال فقد تم اعتماده من قبل ابن الأنباري في عداد أصول الخطاب النحوي بينما أغفله ابن جني. وإمعاناً في الاحتفاء والانفتاح إزاء هذا الأصل فإن ابن الأنباري يرى أن من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عنه افتقر إلى إقامة الدليل^(٢). ويعني ذلك أنه يمكن الاستدلال باستصحاب الحال، أي حال الأصل دونما حاجة إلى مطالبة الذات المستدلة بإبراز ما يؤهل هذا الأصل نفسه للظهور على مسرح الخطاب، إذ لا بد حسب منظومة السببية من وجود السُّلطة المنتجة، وهي في هذه الحالة شرعية انبثاق الأصل عن الحقل التوثيقي نفسه. وقبول الأصل هكذا دون مس للنظام الذي سمح بظهوره وإمكانه يقر بوجود تناقض سعى النحاة إلى تجاوزه من أجل تكريس وحدة الخطاب.

خذ على سبيل المثال تعريف ابن الأنباري للاستصحاب في حقل ممارسة الخطاب النحوي، حيث يقول: "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في "الأصل" عند عدم دليل النقل عن "الأصل"، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن "الأصل" في الأفعال البناء، وإنما يعرب ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقياً على "الأصل" في

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج ١، ص ١٨٩.

(٢) أبو البركات، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

القاهرة: ط ٤، ج ١، ص ٣٠٠.

البناء" (١). وتشكل هذه الفكرة حضوراً ملحاحاً لديه حيث يؤكد لها في مؤلف آخر قائلاً: "استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال "الأصل" في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال "الأصل" في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب" (٢). فهذه الأصول - وهي غيظ من فيض - ليست أولية ولا بدهية؛ بل انبجست وترعرعت في حقل الخطاب نفسه ولا حقيقة لها خارجه؛ ومن ثم فهي لا تصمد أمام الاختبار بمعيار اللغة نفسها، ولكنها قطعاً تصمد كقضية صادقة في معيار الخطاب النحوي. فمن يجوب حقل اللغة يجد أن بعض الأسماء معربة وبعضها مبني، وكذا الأفعال، وليس ثمة برهان على مدلول "الأصل" كما ورد في نص ابن الأنباري. ومن هنا تبرز إشكالية الأصل ظاهرة معقدة، وعنصراً حاسماً، ينبغي أن يوصف في خصوصيته وتفرد، إذ لا يسمح للذات الممارسة للخطاب بالسؤال عن البرهان الذي يدعمه، أو الدليل الذي يضيء عليه صبغة الصلاحية، رغم أنه يعمل على انبثاق منظومات فرعية بالغة التأثير في الذات المتكلمة. وفوق ذلك فهو يمثل نقطة الحد والنهاية التي تنغلق عندها الأبواب بطريقة قطعية. وللوقوف على هذه الظاهرة فسيتم تحليل التشكيلات الخطابية ذات الأصول المستصحة في الخطاب النحوي في مسائل الخلاف على ثلاثة محاور:

- ١- التشكيلات الخطابية الأصولية المستصحة على مستوى الاسم.
- ٢- التشكيلات الخطابية الأصولية المستصحة على مستوى الفعل.
- ٣- التشكيلات الخطابية الأصولية المستصحة على مستوى الحرف.

(١) انظر: الإعراب في جدل الإعراب، ص ٤٦.

(٢) أبو البركات ابن الأنباري، لُمعُ الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني (سوريا: مطبعة الجامعة السورية،

جدول رقم (١١)

رقم المسألة والمفصلة في الإحصاء	الاطروحات الباقية عنها في حقل الخطأ	اللغات المستقلة	نوعها	الاشكالية المطاوعة المستحصية على مستوى الاسم
٤٤/٥ ج/١١ ص	١- البتاء لا يعمل في الخبر، بل التامل في الابتداء وحده عند وجود التثنية.	بعض البصريين	صنفي مجازي	١- الاصل في الاسم ان لا تشمل.
٥١ ج/١١ ص	٢- الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع الاسم بالابتداء لان الظرف لا يعمل إلا إذا قام مقام الفعل.	البصريون	صنفي مجازي	
٥٥ ج/٧ ص	٣- إذا كان خبر البتاء اسماً محضاً أي جامداً فهو لا يتضمن ضميراً يرجع إلى البتاء فالأصل في تضمن الضمير ان يكون للفعل أو الاسم، التضمنة ليس الفعل.	البصريون	صنفي افتراضي	
٧٨ ج/١١ ص	٤- الناصب للمفعول هو الفعل دون التامل لان التامل اسم.	البصريون	صنفي افتراضي	١- الاصل في الاسم الإزراء والتركيب فرع عليه.
٣٠ ج/٤٠ ص	١- كم* مفردة وليست مركبة.	البصريون	صنفي مجازي	٢- الاصل في الاسم الابتداء يعرف والظرف على حرف.
٦١٩ ج/٩٥ ص	١- لا يجوز ان تكون التاك وحدها هي الاسم في ذاءه والثانيه	البصريون	صنفي افتراضي	
٦١٧ ج/٩٦ ص	٢- لا يجوز ان تكون الهاء وحدها هي الاسم في هاءه وهي	البصريون	صنفي افتراضي	
٦٩٥ ج/٩٨ ص	٣- لا يجوز ان تكون الكاف والياء والياء الكرية مع هاءه ضائره، بل هي حروف لا محل لها من الإعراب وهاه هي الضمير.	البصريون	صنفي افتراضي	
٤٨٨ ج/٦٩ ص	١- يجوز صرف الفعل التفضيل في ضرورة الضمير لانه يُرد إلى أصل.	البصريون	صنفي افتراضي	٤- الاصل في الاسم كلها الصرف
٤٩٣ ج/٧٠ ص	٢- لا يجوز ترك صرف ما يتصرف في ضرورة الضمير، لان يُرد إلى غير أصل.	البصريون	صنفي افتراضي	

تابع الجدول رقم (١١)

رقم المسألة والصفحة في الإيضاح	الأمثلة المنتجة عنها في حقل الخطاب	اللغات المسألة	نوعها	الاشتمال الظاهري المتضمنة على مستوى الاسم
٦٨٧ ص ١٢ج/٩٧	١- لا يجوز أن تكون الياء والكاف في أول الاء، ولولا لاءه في موضع رفع. لأن الكاف والياء ليستا من ضمائر الرفع.	البحريون	صنعي مجازي	٥- الأصل ألا يشتمل اللفظ على مستوى الاسم
٧١٧ ص ١٢ج/١٠٣	٢- لا يجوز أن تأتي الفاء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة.	البحريون		في غير ما وُضِع له.
٧٠٦ ص ١٢ج/١٠٠	٣- لا يجوز أن يكون لفصح الفعل موقع من الإعراب لأنه إنما دخل لئلا "للتفصل بين التمت والغير".	البحريون		
٧٢٢ ص ١٢ج/١٠٤	٤- لا يجوز أن يوصل الاسم المحلى بال كصفة الموصول لأنه يدل على معنى محصور في نفسه ولا يحتاج إلى صفة مثل الاسم الموصول إليهم ولا هو في معناه.	البحريون		
٧٤٥ ص ١٢ج/١٠٩	١- لا يجوز عد المقصور في ضرورة الشعر لأن المقصور هو الأصل فلا يجزئ منه رد إلى غير أصل.	البحريون	صنعي مجازي	١- الأصل ألا يُرد إلى غير أصل.
٧٤٥ ص ١٢ج/١٠٩	٢- يجوز قصر المددود في الضرورة لأنه رد إلى أصل.	البحريون		
٧٥٤ ص ١٢ج/١١٠	٣- لا يجوز حذف آخر المقصور والمددود عند التثنية لأنه عدول عن الأصل.	البحريون		
٧٥٨ ص ١٢ج/١١١	٤- لا يجوز أن يجرود وصف المؤنث - عا على رثة فاعل - من علامة التانيث لأنه رد إلى غير أصل، أما نحو حائض وحامل وهاتان فليست وصفا بل نسب. أي ذات حوض وحمل وطلاق.	البحريون		
٨٠٥ ص ١٢ج/١١٦	٥- تجب قبيلة على تعاقب. فوزن تخالفا هو تعاقب وليس تعاقب لأنه رد إلى غير أصل. إذا الأصل فيه 'تخالفني'.	البحريون		

تابع الجدول رقم (١)

رقم المسألة والعنونة في الإحصاء	الأطروحات المنتجة عنها في حقل الخطاب	الذات المنتجة	نوعها	التركيبه الخطابية المستحصبة على مستوى الاسم
٨٢٨ ص ١٢ ج/١٢٠ وانظر ١٢ ج/٨٥ ص ١١٥ ٧٠٢ ص ١٢ ج/٩٩	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، لأن التمييز قاعلي في المنى والفاعل لا يقدم على فعله. ١- لا يجوز أن يقال نازداً هو إيماناً بل نازداً هو هي لأن "هو" مبتدأ ولا بد له من خبر. ٢- لا بد من تقدير عامل رفع الاسم الرفع بعد فإن، الشرطية ولو لم يقدر لشيء الاسم مرفوعاً بلا رافع وهذا لا يجوز. ١- ليست الأسماء ثلاثية فقط، بل منها الرباعية والخمسية وحرورها كلها أصول ولو كانت ثمة زيادة لظهرت بانفعالها. ٢- إذا تكرر في الاسم حرف أصلي كالثاء والهمزة واللام فإنه يكرر في التيزان المرهفي، نوزن مسموح ودمكك هو فنامل وليس فنأل.	الضميرون الضميرون الضميرون	منطقي منطقي صنعي بنيادي	٧- الأصل لا يقدم الممول على العامل. ٨- الأصل أن العامل لا بد له من ممول، والممول لا بد له من عامل. ٩- الأصل أن نوزن الحرف الزائد بانقله، والأصل على أحد حروف فعل.
١١٥ ص ١٢ ج/٨٥		الضميرون	صنعي بنيادي	
٧٩٢ ص ١٢ ج/١١٤		الضميرون		
٧٨٨ ص ١٢ ج/١١٣		الضميرون		

جدول رقم (٢)

رقم المسألة والصفحة في الإيضاف	الأمور حات النتيجة عنها في حقل الخطاب	اللغات المسألة	نوعه	التمكينة الظاهية المستحصبة على مستوى الاسم
٩٧ ص ١٢/١٤	١- لا يجوز أن يقال: نيم ونش اسمان، بل هما لفظان ماضيان لانهما مبيان على الفتح ولو كان اسمين لا كان لبيانهما وجه إذ لا توجد على بناء.	البيروني	صنفي القراضي	١- الأصل في الأفعال البناء، ولا تحرب إلا لعله.
٥٢٤ ص ١٢/٧٢	٢- لا يجوز أن يقال: فعل الأمر مبرب، بل هو نبي على السكران ولا توجد على لإعرابه نبي على الأصل.	البيروني	صنفي القراضي	٢- الأصل في الأفعال أن تعمل.
١٦ ص ١١ج/١٨	ينجز تقديم خبر ليس عليها كما جار تقديم خبر كان، لأن ليس فعل فوجب أن تصروف كما تصروف الأفعال.	البيروني	صنفي منبازي	٣- الأصل ألا يدل الفعل إلا على ما رُضِع له.
٢٥٢ ص ١١ج/٣٢	لا يجوز أن يقع الماضي حالاً لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال ولا يقوم مقامه.	البيروني	صنفي منبازي	

جدول رقم (٣)

رقم المسألة والمضغنة في الإصناف	الطروحات المنتقاة عنها في حقل الخطاب	اللغات الستة	نوعها	التشكيل الطلائية المستحصنة على مستوى الاسم
١٩٥ من ١١ج/٢٤	١- لا يجوز أن تعمل أن المضغنة من الفتحة التصب في الأسماء لأنها من عوامل الأفعال فتبني الأفعال في الأسماء. ٢- لا يجوز أن تأتي كي حرف جر لأنها من عوامل الأفعال حيث تعمل فيها التصب فلا يجوز أن تعمل في الأسماء.	الكوفيين	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء.
٥٧٠ من ١٢ج/٧٨	١- التاصب للمضغع بعد لام التعليل هو هاء المقدرة بعدها لأن اللام من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٢- التاصب للمضغع بعد لام الجمود هو هاء المقدرة بعدها وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٥٧٥ من ١٢ج/٧٩	١- التاصب للمضغع بعد لام التعليل هو هاء المقدرة بعدها لأن اللام من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٢- التاصب للمضغع بعد لام الجمود هو هاء المقدرة بعدها وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٥٩٣ من ١٢ج/٨٢	١- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها حتى من عوامل الأسماء. ٢- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها لأن اللام من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٣- التاصب للمضغع بعد واو النسبة هو واو المقدرة بعدها وذلك لأن الواو من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٥٩٧ من ١٢ج/٨٣	١- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها حتى من عوامل الأسماء. ٢- التاصب للمضغع بعد واو النسبة هو واو المقدرة بعدها وذلك لأن الواو من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٣- التاصب للمضغع بعد ياء النسبة هو ياء المقدرة بعدها وذلك لأن الياء من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٥٥٧ من ١٢ج/٧٦	١- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها حتى من عوامل الأسماء. ٢- التاصب للمضغع بعد واو النسبة هو واو المقدرة بعدها وذلك لأن الواو من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٣- التاصب للمضغع بعد ياء النسبة هو ياء المقدرة بعدها وذلك لأن الياء من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٥٥٥ من ١٢ج/٧٥	١- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها حتى من عوامل الأسماء. ٢- التاصب للمضغع بعد واو النسبة هو واو المقدرة بعدها وذلك لأن الواو من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٣- التاصب للمضغع بعد ياء النسبة هو ياء المقدرة بعدها وذلك لأن الياء من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٣٧٦ من ١١ج/٥٥	١- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها حتى من عوامل الأسماء. ٢- التاصب للمضغع بعد واو النسبة هو واو المقدرة بعدها وذلك لأن الواو من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٣- التاصب للمضغع بعد ياء النسبة هو ياء المقدرة بعدها وذلك لأن الياء من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
٧٠ من ١١ج/١٠	١- التاصب للمضغع بعد هاء النسبة هو هاء المقدرة بعدها حتى من عوامل الأسماء. ٢- التاصب للمضغع بعد واو النسبة هو واو المقدرة بعدها وذلك لأن الواو من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال. ٣- التاصب للمضغع بعد ياء النسبة هو ياء المقدرة بعدها وذلك لأن الياء من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال.	البحريون	منطقي	١- الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

تابع الجدول رقم (٣)

رقم المسألة والمضمة في الإيضاح	الأطروحات المتبعة عنها في حقل الخطاب	الذات المسئلة	نوعها	التشكيك الخطابية المتصححة على مستوى الاسم
١٦٥ ص ١٨٤/١٩	٥- عامل التصب في الخبر بند ما التابيه هو حذف حرف الحذف وليس وراءه لأنها غير مختصة.	الكوفيون	صنعي معياري	٤- الأصل في كل حرف الأبدال إلا على ما وضع له.
٤٧٨ ص ٢٤٤/١٧	١- لا يجوز أن تأتي هاء بمعنى «الزراء» أو بمعنى «ول» لأن الأصل في كل حرف الأبدال على معنى حرف آخر.	البحريون	صنعي معياري	٤- الأصل في كل حرف الأبدال إلا على ما وضع له.
١٢٢ ص ٢٤٤/٨٨	٢- لا يجوز أن تأتي «هاء» الشرطية بمعنى «إزاء» لأن الأصل في «إزاء» أن تكون شرطاً وفي «إزاء» أن تكون ظرفاً.	البحريون	صنعي معياري	٥- الأصل أن حرف الجر لا تدخل مع الحذف.
٣٩٣ ص ١٨٤/٥٧	١- لا يجوز الجهر بحرف القسم المحذوف دون عوض.	البحريون	صنعي معياري	٥- الأصل أن حرف الجر لا تدخل مع الحذف.
٣٠٣ ص ١٨٤/٤١	٢- إذا فصل بين «كم» والخبرية وكثيرها فيتمين في التصيير للتصيب ولا يجوز أن يبقى التصير محجوراً بتقدير «من».	البحريون	صنعي معياري	٦- الأصل في كل حرف يدل على معنى إلا يدخله الحذف.
٢٤٦ ص ٢٤٤/٩٢	١- ليست السين مقطوعة من «سوف» بل أصل يتشبه لانها لا تستوي معها في الدلالة، فقد على أن كل منهما أصل في نفسه.	البحريون	صنعي معياري	٦- الأصل أن حرف الزيادة لا تدخل إلا على الأسماء والأفعال.
٢١٨ ص ١٨٤/٢١	لام «للم» الأولى أصلية وليست زائدة لأن «للم» حرف.	الكوفيون	صنعي معياري	٧- الأصل أن حرف الزيادة لا تدخل إلا على الأسماء والأفعال.

تحليل النتائج:

١- تكشف جداول التصنيف عن خطابين متباينين؛ حيث يبرز استصحاب الأصل بنمط موجب في الخطاب النحوي البصري، بينما تتحدد وضعيته في الخطاب الكوفي بشكل سالب. فقد بلغت التشكيلات الخطائية المستصحبة على محور الأسماء تسع تشكيلات انبثقت عنها أربع وعشرون أطروحة في حقل الخطاب (الجدول رقم ١). وبلغت التشكيلات الخطائية المستصحبة على محور الأفعال ثلاثاً، انبثقت عنها أربع أطروحات (الجدول رقم ٢)، سجل الخطاب الكوفي غياباً كاملاً في المحورين كليهما. أما التشكيلات الخطائية على محور الحرف البالغة سبعاً بأطروحاتها البالغة خمس عشرة (الجدول رقم ٣)، فقد انفرد الخطاب الكوفي بتشكيلة خطائية واحدة منها، والتقى مع الخطاب البصري في أخرى، وكان حظه من الأطروحات ثلاثاً.

٢- يمثل استصحاب الأصل قاعدة تأسيسية في منظومة تكوين الخطاب البصري، تشكلت وفق تلك القاعدة موضوعات الخطاب وأطروحاته النظرية وخياراته ومن ثم فهذا الأصل يمثل نقطة انكسار الخطاب النحوي. فبرغم انتماء الخطابين البصري والكوفي إلى حقل واحد فهما لا يظهران معاً بل يتعارضان فيما بينهما، وبسبب ما ترتب على اختلاف الأدوات والمنهج، فهما غير قابلين لأن يندمجا بل يشكلان خياراً؛ بين الموقف البصري الموجب المنفتح إزاء هذا الأصل، والكوفي السالب الحذر. والخطابان يتمتعان بالخصوصية والاستقلالية، حيث استطاعت المدرستان كلتاهما الانفراد بمذهب انطلاقاً من قواعد بعينها فكانت لهما اختيارات مخالفة وآراء متعارضة.

٣- تشكل فكرة "الأصل" التي ينطوى عليها الاستصحاب، ضمن مجموع قواعد

الممارسة الخطابية البصرية، عنصرًا حاسمًا في فض الخلاف. فهي التي تساهم في الحكم على الآثار الفردية وتوجيهها، فقد أريد لهذه الأصول أن تكون بمثابة المادة الأساسية، وليس للذات الممارسة للخطاب إلا أن تسير وفقًا لها، ولكي تنتمي قضية ما إلى الخطاب البصري فلا بد أن تراعي فكرة "الأصل".

٤- الأصول المستصحبة في التشكيلات الخطابية لا تخرج عن نطاق الصنعة فهي إما عقلية منطقية أو صناعية معيارية، ولا حقيقية لها خارج الخطاب، حيث لا يوجد بينها أصل واحد لغوي، إنما هي منظومات تكمن في الخطاب نفسه وتشكل بوجوده، فليس الخطاب تجليًا للغة، ولذا يجب ألا يعامل كمجموعة من الأدلة. تكشف الأصول بهذه الطريقة عن انتقال الخطاب البصري من عدم علم إلى العلم، وبهذا المفهوم يمكن أن يوصف المنهج الكوفي بأنه الركام المعرفي "ما قبل النظامي".

٥- تطرح التشكيلات الخطابية البصرية نفسها منظومة فكرية دون أن تعزى إلى ذات بعينها، كأنها قد أريد لها أن تظل مستقلة ومنفصلة عن الذات المؤسسة. وهنا يتم تكريس ظاهرة الانفصال على محورين، الذات المؤسسة، والذات الممارسة.

٦- تكشف جداول التصنيف عن انبثاق فكرة "الأصل" في بنية وبيئة فكرية بعينها؛ هي بيئة البصرة، وليس بمستبعد أن يكون لظروف المكانية والزمانية وكذا النزعات الثقافية أثر فاعل في الانبثاق المتعاقب لهذه الأصول المستصحبة، على افتراض أنه من الصعب أن تقام منظومة شمولية للغة، يمكن الركون إليها، دون أن تبني بناءً عقليًا منطقيًا، يتمتع بقواعد معيارية وأنماط مؤسسة، وإن كانت صناعية، وبهذه الطريقة تبلورت ظاهرة الانفصال أيضًا بين القاعدة والنص، أو بالأحرى بين الخطاب واللغة.

٧- إن ظاهرة الانفصال كما كشفت عنها جداول التصنيف لا تعد عائقاً ولا عيباً في الخطاب النحوي البصري، بل تُعد عنصراً إيجابياً يمكن أن يوظف كمفهوم إجرائي، وبه يظل الخطاب قادراً باستمرار على أن يعاصر نفسه بوصفه حيزاً لانبثاق المفاهيم، وتظل الذات المتكلمة قادرة على تملكه وإعادة إنتاجه، فانفصاله يعني أنه لا يرتبط بثوابت خارجة عنها تُعيق حركة تجديده.

٨- إن أهم ما تبرزه جداول التصنيف هو أنه لا يمكن إعادة النظر في الأطروحات المنبثقة ومناقشتها منعزلة عن التشكيلات الخطابية التي انبثقت عنها. فكل أطروحة تستند إلى مجموع القواعد التي يتكون موضوعها وفقاً لها، أو المنظومة التي تحكم ظهورها. وعلى هذا النسق فإن إحداث التغيير يجب أن يتم على مستوى التشكيلة الخطابية نفسها، ليفسح المجال لانبثاق مفاهيم مستحدثة وخيارات لاحقة، ويمكن بذلك إعادة إنتاج نظام الخطاب نفسه. خذ على سبيل المثال: التشكيلات الخطابية برقم ١ و ٢ في الجدول رقم (٣): "الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال" و "الأصل أن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء"، وضع بدلاً عنها "الأصل أن بعض العوامل مشتركة" وبذلك تنهار الأطروحات المنبثقة عن التشكيلة الخطابية الأولى، فلا تحتاج الذات المتكلمة إلى تقدير «أن» مضمرة بعد «حتى» و«لام التعليل» و«لام الجحود». ويمكن لـ«كي» أن تعمل النصب في الأفعال والجر في الأسماء، وكذلك يمكن لـ«أن» المخففة من الثقيلة أن تعمل في الأسماء والأفعال معاً، وهكذا يمكن التعاطي مع سائر التشكيلات الخطابية. فتستطيع الذات الممارسة للخطاب، إن هي امتلكت قواعد تكوينه، فتح باب الإمكانيات على مصراعيه، فتغيير نظام الخطاب لا يتطلب عقلية فذة ولا ابتكارات إبداعية بل شيئاً من التحولات التي تصيب الممارسة نفسها.

المصادر

- * الإنصاف في مسائل الخلاف/ لابن الأنباري؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الفكر، [د.ت].
- * الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/ لابن الأنباري؛ حققهما سعيد الأفغاني .. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
- * البيان والتبيين/ للجاحظ .. القاهرة: طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- * الخصائص/ لابن جني؛ تحقيق محمد علي النجار .. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م - ١٩٥٧م.
- * الإحكام في أصول الأحكام/ لابن حزم .. ط ٢ .. القاهرة: [د.ت].
- * طبقات النحويين واللغويين/ أبوبكر الزبيدي .. القاهرة: مطبعة الخانجي [د.ت].
- * طبقات فحول الشعراء/ لابن سلام .. القاهرة: ١٩٧٤م.
- * الاقتراح في علم أصول النحو/ لجلال السيوطي؛ تحقيق أحمد محمد قاسم .. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.
- * المدارس النحوية/ شوقي ضيف .. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م.
- * بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة/ عبدالكريم محمد الأسعد .. الرياض: دار العلوم، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- * النحو العربي والدرس الحديث/ عبده الراجحي .. بيروت: دار النهضة، ١٩٧٩م.
- * معاني القرآن/ للفراء .. القاهرة [د.ن]، ١٩٧٣م.

* جنيالوجيا المعرفة/ ميشيل فوكو؛ ترجمة أحمد السطاتي، عبد السلام بنعبد
العالي، المغرب، دار توبقال للنشر، ١٩٨٨م.

* حفريات المعرفة/ ميشيل فوكو؛ ترجمة سالم يفوت -- بيروت: المركز الثقافي
العربي، ١٩٨٧م.

* * *